١٠١) . ثم انه « ليس الدول العربية ، بل دول الغرب [بأسرها] هي العدو ، والطريق الوحيد لردعهم عن تنفيذ مؤامراتهم هو النشاط المباشر [ضد العرب ؟] الذي يفرض الهلع عليهم [اي على دول الغرب] » (ص ٦٨٥) .

وانطلاقاً من مثل هذه المواقف ، لم يكن مستغرباً ان يجد لافون نفسه متورطاً ، وكما يبدو دون معرفته ، في حادثة غريبة ، كانت نتيجتها المباشرة اقصاء ه عن وزارة الدفاع (وقد أثار لافون هذه الحادثة ثانية ، في مطلع الستينات ، فانفجرت على نطاق واسع ـ وعرفت آنذاك باسم « فضيحة لافون » وتسببت في اقصاء لافون عن منصبه كأمين سر الهستدروت ، بعدان هزت أسس النظام المبائي الحاكم في اسرائيل ، وأسرعت في استقالة بن ـ غوريون من الحكم نهائياً) . وخلاصة هذه « الفضيحة » هي ان الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية اصدرت ، في منتصف تموز ١٩٥٤ ، وكما يظهر تحت تأثير « نظريات » لافون ، تعليمات الى مجموعة من عملائها ، في مصر ، معظمهم من اليهود ، بوجوب « البدء بالعمل الفوري لمنع او تأجيل الاتفاقية البريطانية ـ المصرية [بشأن جلاء بريطانيا عن قناة السويس ، وذلك بواسطة نسف وتفجير] الاهداف التالية : اولاً ، مؤسسات ثقافية واعلامية : ثانياً ، مؤسسات اقتصادية : ثالثاً ، سيارات ممثلين بريطانيين وبريطانيين آخرين : [والقيام بأي] عمل آخر قد يؤدي الى تدهور العلاقات الدبلوماسية » (ص ٦٥٩) . والغاية من هذه الأعمال ، كما أوضحها رئيس شعبة الاستخبارات العقيد بنيامين جيبلي ، الذي أرسل التعليمات ، هي « هز ثقة الغرب [بالحكومة المصرية] بواسطة التسبب بانعدام الأمن العام ، وبأعمال تؤدي الى اعتقالات ومظاهرات وردود فعل انتقامية ... [لمنع] تقديم مساعدات اقتصادية وسلاح لمصر » (ص ٧٠١) .

وكانت مجموعة العملاء تلك عند حسن ظن منظميها بها ، اذ ما ان استلمت التعليمات المذكورة ، حتى راحت تعد العدة لوضع القنابل والمتفجرات في بعض الاماكن العامة في القاهرة والاسكندرية . وقد نجحت في تنفيذ بعض العمليات . غير انه لم يمر سوى وقت قصير حتى اكتشفتها السلطات المصرية ، واعتقلت كل افرادها ، عدا رئيسهم الذي استطاع الهرب : وحكمت على اثنين منهم بالاعدام ، ونفذت الحكم فيهما رغم المحاولات العديدة التي بذلتها اسرائيل لانقاذهما ، وعلى الباقين بالسجن لفترات طويلة (وقد افرج السادات عن آخرهم بعد زيارته للقدس) .

وفي مواجهة هذه الورطة ، تصرفت الحكومة الاسرائيلية بأشكال مختلفة . فتجاه الرأي العام ، داخل اسرائيل وخارجها ، اوعزت بشن حملة على مصر متهمة إياها بـ « اضطهاد » مواطنيها اليهود والعمل على الايقاع بهم ، دون ان يرتكبوا ذنباً ، بينما كانت في الوقت نفسه توسط مختلف الشخصيات والدوائر الاجنبية لدى عبد الناصر ، مقترحة اطلاق سراح المعتقلين ضمن صفقة تفاهم شبه تام بين مصر واسرائيل . أما المعارضة الاسرائيلية ، بزعامة بيغن ، فقد أوحي لها بأن خطأ ما قد وقع اثناء تنفيذ « عملية مهمة » تتعلق بـ « أمن الدولة »، يجدر بمعارضة مسؤولة وعاقلة ان تمتنع عن استغلاله ، حفاظاً على المصالح العليا للدولة : وهذا ما تم فعلاً . وفيما يتعلق بالاجراء ات الفعلية ، قام شاريت بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث ، لم تستطع ان تقرر « من أصدر الأمر » . وإزاء هذه النتيجة ، حولت القضية الى هيئة استقصاء مشكلة من خمسة من كبار وزراء مباي ، الحزب الحاكم .